الصباح الدولية
AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 15 ديسمبر 2022 م | 21 جمادى الأولى 1444 هـ | الخميس | No. 4450

نفى نيته عقد جلسة للحكومة في المدى القريب

ميقاتي: لبنان عانى من الأعمال الإرهابية

رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي

بيروت-«وكالات»: أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، أن «مكافحة الإرهاب تتطلب تعاوناً جماعياً وتوحيداً للخبرات»، مشيراً إلى أن «القوى الأمنية اللبنانية قابلت بحزم العمليات الإرهابية التي ضربت لبنان وتمكنت من كشف الكثير منها قبل أوانها».

وقال ميقاتي، خلال ندوة عن «آليات التنسيق في مكافحة الإرهاب»: «نحن في لبنان من أكثر الدول التي عانت من الأعمال الإرهابية التي ضربت العديد من القطاعات والمناطق، ولكنها قوبلت بحزم من قبل الجيش والقوى الأمنية».

ونظمت الندوة الحكومة اللبنانية، بالتعاون مع «مشروع مكافحة الإرهاب المتقدم لأمن لبنان، وهو ممول من الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة الدول المعنية بمواكبة هذا المشروع وهي إسبانيا، وفرنسا وإيطاليا.

وأشار إلى الكشف عن الكثير من العمليات الإرهابية قبل أوانها وتوقيف أفرادها، مؤكداً أن «مكافحة الإرهاب ومعالجة مسبباته وتداعياته ليست فقط مسؤولية جهاز أمني أو استخباراتي بعينه، بل تتطلب تعاوناً جماعياً وتوحيداً للخبرات والمعلومات، وتنسيقاً مكثفاً».

وأعرب ميقاتي عن شكره للاتحاد الأوروبي وحكومات إسبانيا وفرنسا وإيطاليا على شراكتهم الاستراتيجية مع لبنان في المكافحة المتقدمة لجرائم الإرهاب والجرائم الإلكترونية من خلال عدة مشاريع.

وأضاف «نتطلع في وقت قريب إلى تلقي توصياتكم لتكون باكورة «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب»، لإصدارها عن مجلس الوزراء، وتعميمها على جميع المعنيين لتنسيق الجهد والعمل».

وقال سفير الاتحاد الأوروبي رالف طراف إن «مكافحة الإرهاب موضوع مهم بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي»، مشيراً إلى «اعتماد استراتيجية أوروبية لمكافحة الإرهاب لجعل الاتحاد الأوروبي أكثر أماناً».

وأضاف «ركزنا الجهود على بعض المناطق التي تعتبر في خطر، ومن بينها منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التشديد على ضرورة المحافظة على حقوق الإنسان ومواجهة التطرف ومكافحة الإرهاب».

وأعلن طراف «أن الاتحاد الأوروبي يشكر لبنان على كل الجهود التي بذلت في هذا المضمار، إذ تم التوصل إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وإنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة السيبرانية».

من ناحية أخرى نفى المكتب الإعلامي لرئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، نجيب ميقاتي، أمس الأربعاء، ما أوردته صحيفة «الأخبار» المحلية عن وجود نية لميقاتي لعقد جلسة للحكومة في المدى القريب، وأعلن أنه يواصل اتصالاته مع الوزراء للتفاهم على العمل الحكومي.

وقال المكتب الإعلامي لميقاتي في بيان أمس: «نشرت جريدة الأخبار اليوم رواية مفبركة تحت عنوان (حزب الله يرفض محاولة ميقاتي عقد جلسة جديدة للحكومة)، وهذه الرواية تندرج في سياق نهج دأبت عليه الأخبار منذ وقت طويل».

وأضاف أن «المكتب الإعلامي ينفي ما ورد جملة وتفصيلاً، فلا نية لعقد جلسة في المدى القريب، واستطابة التوتر كما ورد في الصحيفة، ليس نهج الرئيس ميقاتي، بل من يقفون وراء هذه الأخبار المفبركة ويروّجون لها».

وأشار البيان إلى أن الرئيس ميقاتي «يواصل اتصالاته ومشاوراته مع الوزراء للتفاهم على طبيعة العمل الحكومي في المرحلة المقبلة، وهو في صدد الدعوة إلى لقاء تشاوري مع جميع الوزراء قبل نهاية الأسبوع، فاقتضى التوضيح».

وكانت صحيفة «الأخبار» المحلية قد قالت في عددها الصادر أمس «كشفت معلومات للأخبار عن وجود نية لدى رئيس الحكومة لعقد جلسة جديدة لمجلس الوزراء، يضع على جدول أعمالها بنوداً كثيرة ويبحث عن بند يعطيه صفة العجلة أو الاضطرار».

يذكر أن الجلسة الأولى لمجلس الوزراء بعد الشغور الرئاسي كانت قد انعقدت في الخامس من ديسمبر الجاري برئاسة رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي بغياب 7 وزراء، لاعتراضهم على انعقاد الجلسة من منطلق دستوري وميثاقي.

الجامعة العربية والأمم المتحدة تعززان التعاون في مكافحة الإرهاب

جانب من أعمال الاجتماع بين الجامعة العربية والأمم المتحدة

«وكالات»: اختتمت في القاهرة، أعمال الاجتماع السادس للجنة المشتركة بين الشؤون القانونية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وكان الاجتماع يهدف إلى متابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتقييم الأنشطة والمشاريع المنفذة في إطار البرنامج الإقليمي (2016-2022) والإعداد لعمل «إطار العمل الإقليمي للدول العربية (2023 - 2028)».

وقال بيان مشترك للجانبين، في ختام الاجتماعات التي استمرت 3 أيام، إن إطار العمل الإقليمي للدول العربية (2028 - 2023) يعد «نطاقاً استراتيجياً شاملاً للتعاون بين مكتب للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة الدول العربية و18 دولة من الأعضاء بها، ويضع إطاراً للدعم الفني الذي يقدمه المكتب لتلك الدول كما تُحدد أولوياته وكيفية مواءمته للظروف المحيطة عملاً على تقديم استجابة فعّالة لأهم التحديات الراهنة في إطار ولايته وحدود اختصاصاته».

وتضع الوثيقة كذلك خارطة طريق تهدف إلى «توجيه برامج عمل المكتب لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الرئيسية، فضلاً عن الاستجابة إلى التوصيات الأخيرة الصادرة عن الاجتماع الخامس للجنة تسيير مثل الاهتمام بالأبحاث والمعلومات والاستجابة لأنواع الجرائم الجديدة».

وأوضح البيان أن هذا الإطار حدد 6 مجالات أساسية وهامة لتوجيه البرامج التي يتولى المكتب تنفيذها على المستويين الإقليمي والوطني، مع الاستعانة بستة مُعجلات رئيسية تساهم في التغيير من خلال أنشطة ومبادرات المكتب بما يكفل تحقيق التقدم لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

الأمم المتحدة: أطفال الصومال يموتون جوعاً

الأطفال يعانون من الجوع في الصومال

«وكالات»: أظهرت دراسة أجراها تحالف وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إغاثية أن أكثر من 200 ألف صومالي يعانون من نقص كارثي في الغذاء وأن الكثيرين يموتون جوعا بينما من المتوقع أن يرتفع ذلك العدد إلى أكثر من 700 ألف العام المقبل.

وقال التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي يضع المعيار العالمي لتحديد شدة الأزمات الغذائية إنه تم مؤقتا تفادي أسوأ مستويات التصنيف، وهي المرحلة الخامسة من المجاعة، ولكن الأمور تزداد سوءاً.

وقال المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية ينس لايركه: «لقد أبقوا المجاعة خارج الباب، لكن لا أحد يعلم إلى متى».

وأضاف في إفادة صحفية في جنيف عقب صدور أحدث دراسة تحليلية بشأن الصومال «يموت هؤلاء الناس جوعا، لا شك في ذلك، لكن لا يمكنني تحديد عدد لذلك».

وأدى الجفاف على مدى عامين إلى تدمير المحاصيل ونفوق الماشية في أنحاء دول القرن الأفريقي في حين ارتفعت أسعار الواردات الغذائية بسبب الحرب في أوكرانيا.

وفي الصومال، حيث نزح 3 ملايين من ديارهم بسبب الصراع أو الجفاف، تفاقمت الأزمة بسبب حركة تمرد إسلامية طويلة الأمد أعاقت وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق.

وسبق أن حذر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من أن بعض المناطق في الصومال كانت معرضة لخطر الوصول إلى مستويات المجاعة إلا أن جهود المنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية حالت دون ذلك.

وجاء في التحليل «الأزمة الأساسية لم تتحسن مع ذلك، بل تم تفادي المزيد من النتائج المروعة بشكل مؤقت فقط. أدت الظروف القاسية التي طال أمدها إلى نزوح جماعي للسكان وحصيلة تراكمية كبيرة للوفيات».

وأدت آخر مجاعة تعرض لها الصومال في عام 2011 إلى وفاة ربع مليون شخص، وقع نصفها قبل الإعلان رسمياً عن المجاعة.

وخوفاً من نتيجة مماثلة أو أسوأ هذه المرة، سارع رؤساء المنظمات الإنسانية إلى القول إن الوضع كارثي بالفعل بالنسبة لكثير من الصوماليين.

وتتضمن مقاييس التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي مجموعة معقدة من المعايير الفنية التي يتم من خلالها قياس شدة الأزمات الغذائية. وتشمل المرحلة الخامسة مستويين هما، الكارثة والمجاعة.

ووجد التحليل الخاص بالصومال أن 214 ألف شخص مصنفون في مستوى الكارثة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 727 ألفاً بحلول أبريل 2023 مع انخفاض التمويل الإنساني.

وحسب تعريف مستوى الكارثة على الموقع الإلكتروني للتصنيف فإنها حالة تتجلى فيها أوضاع الجوع والموت والعوز ومستويات سوء التغذية الحادة للغاية.

وقال التحليل إن من المتوقع الدخول في مستوى المجاعة اعتباراً من أبريل فصاعداً بين سكان المناطق الزراعية الرعوية في إقليمي بيدوا وبورهاكابا وسط الصومال، وبين السكان النازحين في مدينة بيدوا والعاصمة مقديشو.

واشنطن تستأنف عملياتها بشكل كامل ضد «داعش»

سوريا تطالب أمريكا بتعويض قيمته 25.9 مليار دولار

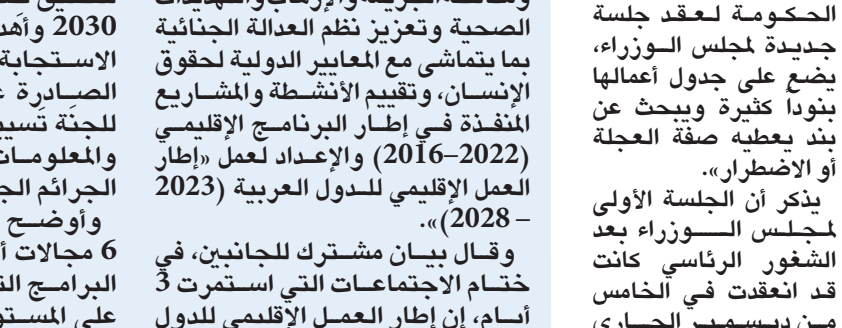
آليات عسكرية في سوريا

«وكالات»: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاغون) أنها استأنفت بشكل كامل عملياتها ضد تنظيم «داعش» في سوريا مع «قوات سوريا الديمقراطية».

وقال المتحدث باسم البنتاغون، الجنرال بات رايدر، في مؤتمر صحفي: «نركز مع هؤلاء الشركاء المحليين على منع إعادة تشكيل داعش»، بحسب شبكة (سي إن إن) الإخبارية الأمريكية.

وأضاف أن «العمليات استؤنفت الأسبوع الماضي، في يوم 9 ديسمبر الجاري».

وتم تقليص الدوريات الأمريكية الشهر الماضي حيث علقت «قوات سوريا الديمقراطية» دورياتها، اعتراضاً على ضربات من قبل تركيا واحتمال شنها عملية برية.

من جهة أخرى جددت سوريا أمس الأربعاء مطالبتها الأمم المتحدة بـ «التحرك العاجل لوقف انتهاكات القانون الدولي وأحكام الميثاق التي ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، وضمان التعويض عنها».

ودعت سوريا إلى «إنهاء الوجود اللاشرعي للقوات الأمريكية، وإعادة حقول النفط والغاز التي تحتلها تلك القوات للدولة السورية والرفع الفوري وغير المشروط للإجراءات القسرية اللاشرعية».

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان اليوم، إنها وجهت عن طريق وفدها الدائم في نيويورك رسالتين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن.

وأضافت: «تواصل القوات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والميليشيات المرتبطة بها نهبها المنظم للنفط والقمح وغيرهما من الموارد الأساسية والثروات الوطنية للشعب السوري، لافتة إلى أن «آخر الإحصاءات تبرز أن قيمة الخسائر المباشرة لاعتداءات القوات الأمريكية والميليشيات والكيانات الإرهابية التابعة لها قد بلغت 25.9 مليار دولار أمريكي.

وأشارت إلى أن «صمت مجلس الأمن والأمانة العامة عن إدانة ممارسات قوات الاحتلال الأمريكي ونهبها للنفط السوري وتخريبها للبنى التحتية هو أمرٌ غير مقبول، كما أن تجاهل المعاناة التي يعيشها السوريون جرّاء الحصار اللاأخلاقي واللاإنساني والتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري لا ينسجم مع ما يدعيه البعض من حرص إنساني وما نشهده من مُساع لتمديد مفاعيل القرار 2642».

وأكدت أن «تلك الانتهاكات والتدابير اللاشرعية تحد من فعالية أي جهود تهدف لتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية، وتخلف آثاراً كارثية على الحياة اليومية للسوريين وتحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية والوقود والغاز المنزلي والطاقة الكهربائية لا سيما خلال فصل الشتاء وظروف البرد القارس».

وأشارت إلى أن «المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بآثار التدابير الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان إليانا دوهان أكدت، في ختام الزيارة التي قامت بها إلى سوريا الشهر الماضي، على أن التدابير القسرية المفروضة على سوريا ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وتزيد معاناة الشعب السوري، وتمنع أي جهود للتعافي المبكر، وإعادة الإعمار، مشددة على وجوب رفعها فوراً».

موريتانيا: المحكمة العليا تؤيد محاكمة الرئيس السابق بتهم الفساد

«وكالات»: أيدت المحكمة العليا الموريتانية قراراً لمحكمة الاستئناف يقضي بإحالة الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز وعشرة آخرين لمحكمة الفساد.

وجاء قرار الغرفة الجزائية بالمحكمة العليا ليضع حداً لمختلف الطعون المقدمة من هيئة الدفاع عن المتهمين ليصل الملف لمرحلة المحكمة المختصة بالفساد.

وقضت المحكمة ببراءة أحد رجال الأعمال ورفع الحجز عن ممتلكات بعض الأشخاص.

ويواجه ولد عبد العزيز وبعض كبار المسؤولين في نظام حكمه اتهامات منها الفساد وغسل الأموال والإثراء غير المشروع واستغلال النفوذ. وهي تهم يعتبرها الرئيس السابق ملفقة وسياسية.

وحكم ولد عبد العزيز موريتانيا بين 2008 و2019 وغادر السلطة بعد انتخابات رئاسية أوصلت صديقه ولد الغزواني للسلطة، لكن مساعي الرئيس السابق للعودة لممارسة السياسة من خلال الحزب الحاكم، أنهت علاقة الرجلين وأدت لاندلاع معركة سياسية انتقلت إلى القضاء.